



الملخص التنفيذي لدراسة

تضمين مفاهيم المواطنة العالمية في مقررات التعليم العام

في الوطن العربي

تضمنت خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعتمدة في سبتمبر/أيلول 2015 في هدفها الرابع (البند السابع منه)، اعتماداً صيغة التربية على المواطنة العالمية، بما تتطلبه من معارف وقيم ومهارات، وهي صيغة تربوية تتضمن وتتجاوز الصيغ الوطنية والإقليمية والقومية؛ لذا شجعت اليونسكو نظم التعليم في دول العالم على تبني تلك الثقافة، بعد أن جعلتها ضمن أهداف التنمية المستدامة.

ولم يكن التعليم العربي بمعزل عن محاولات التجاوب مع نداء اليونسكو بشأن التربية على المواطنة العالمية، لذلك وفي إطار دعم إجراءات اليونسكو لتحقيق هذا الهدف، جاء إعلان المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم العام عن مشروعاته للعام 2019/2018 متضمناً محور التعليم العربي والتربية على المواطنة العالمية، وهي القضية التي ركز عليها التقرير الحالي عند اقتراحه على المركز، ومن ثم قبلي، وصدر التوجيه بإعداده؛ ليحقق ما يلي:

- تصميم إطار (معرفي، وقيمي، ومهاري) يتضمن مقومات التربية على المواطنة العالمية
 - رصد الوضع الراهن لمفهوم المواطنة العالمية داخل مضامين التعليم العربي ومحتواه.
 - اقتراح إطار لسد الثغرات، ومعالجة أوجه القصور، ومجابهة المعوقات في هذا الشأن.
- وفي سبيل تحديد معنى (المواطنة العالمية) لوضع الإطار المفاهيمي للتقرير؛ كان لابد من الرجوع لأدبيات اليونسكو، التي عرّفت (التربية على المواطنة العالمية) (Global Citizenship Education) GCED بأنها "... نموذج يطرح كيف يمكن للتعليم أن يطور المعرفة والمهارات والقيم والمواقف التي يحتاجها المتعلمون؛ لتأمين عالم أكثر عدلاً وسلاماً وتسامحاً وشمولاً واستدامة، وهو مفهوم يتضمن التربية المدنية والمواطنة" CCE، لكن على نطاق أوسع من (حدوده الوطنية) مما يحول المحتوى التقليدي (الذي يركز على السياقات المحلية) إلى منظور عالمي جديد.
- وعلى هذا الأساس كان تمييز التقرير بين مفهومي التربية على (المواطنة العالمية GCED) و(التربية المدنية والمواطنة CCE) (Civic and Citizenship Education) وإبراز أوجه التباين بينهما في الأهداف والمجالات المعرفية والقيمية والسلوكية، وهي تلك التي اعتمدها التقرير كوحدة تحليل لمحتوى الوثائق الرسمية والكتب الدراسية. وقد نبهت تقارير اليونسكو والتجارب الدولية، نظم التعليم لضرورة مراجعة المفاهيم التالية:
- مفهوم الهوية، بالإشارة إلى رافد الهوية الإنسانية ضمن روافده.
 - مفهوم المواطنة، باحتواء معناه وتجاوزه لحدود الوطن الأم، لينسحب على كل العالم.
 - مفهوم الانتماء، بالألا يقتصر على الانتماء الوطني فحسب، وإنما يتسع ليشتمل حقيقة (الانتماء الإنساني).
- وقد اتخذ فريق التقرير بعض الدول العربية كحقول للتقرير، ضمت مصر والمغرب، والسعودية، والإمارات، والأردن، ولبنان، وهذا يعكس التنوع في العديد من المتغيرات، كالموقع الجغرافي، والتعداد السكاني، وطبيعة التركيبة السكانية، وواقع التعددية الدينية والطائفية داخلها، كما يعكس اختلافها في مستويات التنمية، ومستويات الرفاهية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، طبقاً للمؤشرات الدولية، وهي متغيرات قد تفسر التباين في موقف التعليم داخل هذه الدول من قضايا المواطنة بوجه عام، والمواطنة العالمية بوجه خاص.
- وركز التقرير - طبقاً لمتطلبات مركز اليونسكو - على المرحلة المتوسطة (12-15 عاماً) وعلى مقررات اللغات والاجتماعيات، أو التاريخ والجغرافيا، والتربية الوطنية أو المدنية، والتربية الأخلاقية) وقد بلغ إجمالي عدد الكتب الدراسية التي حَلَّلَ الباحثون محتواها (177 كتاباً)، أما الوثائق وأدلة المعلم، فبلغت (71 وثيقة ودليل).

وقد قابل الباحثون (22) شخصية من الأكاديميين والتنفيذيين، كنماذج لصناع القرار داخل الدول الست؛ لرصد آرائهم بشأن واقع التربية على المواطنة العالمية ومستقبلها داخل منظومة التعليم العربي.

وقد استعان الباحثون بالمنهج الوصفي التحليلي المعياري Normative analytical descriptive approach مع أداتي تحليل المحتوى، والمقابلات؛ لأنه منهج يرصد الظاهرة كما تبدو في الواقع، كما يتضمن مستقبلها في ضوء معايير تحدد ما ينبغي أن يكون عليه الواقع، وتم استخدام الباحثون تحليل المحتوى Content Analysis مع الوثائق وأدلة المعلم وكتب المقررات الدراسية، بينما استخدمت المقابلات مع نماذج صناع القرار. وقد ظهرت نتائج تحليل الوضع الراهن لعلاقة مقررات المرحلة المتوسطة (12- 15 عاماً) في الدول العربية عينة الدراسة، بمفهوم المواطنة العالمية ومقوماته، اعتماداً على الأرقام والبيانات التي تضمنتها التقارير الوطنية، وهي:

- رغم النجاح النسبي لمساعي تحديث مضامين التعليم العربي وفق ما تطرحه اليونسكو؛ إذ ضُمَّت الوثائق والمقررات العديد مما طرحته من أهداف وأفكار ومشروعات، إلا أن نتائج المقابلات قد أفادت بوجود مقاومة تجاه هذا التحديث من داخل دوائر صنع القرار التعليمي، فغاب عن الخطاب التعليمي هدف تحقيق التوازن بين المحلي والدولي، أو بين الخصوصية والعالمية، طبقاً لما أسفرت عنه عملية تحليل محتوى وثائقه الرسمية. كما انشغل الفعل التربوي بقضية الهوية الوطنية، مدفوعاً بهواجس الخوف من ذوبانها، فلم يعبأ بالفدر الكافي بمسألة التربية على المواطنة العالمية، وكذلك لم يُعن بِإكساب متعلميه مهارات المشاركة والانخراط في الأنشطة العالمية البيئية والتنموية والحقوقية؛ فكان التناقض بين رفع شعار المناداة بالانفتاح على العالم والمشاركة في الحضارة الإنسانية، والتفوق داخل الذات والتوجس من الآخر، وصناعة هوية منغلقة على مستوى الممارسة.

- ظهر بوضوح في محتوى المقررات الدراسية لهذه المرحلة، بالدول الست في تعاملها مع مجالات المواطنة العالمية وفتاتها، سيادة النزعة الانتقائية؛ إذ ظهر التركيز على مجالات وفتات دون أخرى، وافتقاد المعالجة الشاملة في هذا الشأن؛ وظهر كذلك اقتراب معني التربية على المواطنة العالمية داخل المقررات، من مفهوم التربية السيادية؛ بسبب التركيز على تقديم العالم من حول المتعلمين في صورة معلومات متفرقة، دون السعي لتمكينهم من قراءة واعية ونقدية لهذا العالم، بشرح التفاعلات والتداخلات والتأثيرات بين أجزائه، كما قُدِّمت قيم المواطنة الإنسانية في إطار أخلاقي، وكأن الالتزام بها أمرٌ اختياريٌّ، بدلاً من عرضها في إطارها القانوني، وما يترتب على الإخلال بها من عقوبات على مستوى الأفراد والدول، ناهيك عن هامشية المجال السلوكي، وما يرتبط به من مهارات المواطنة الفاعلة على الصعيدين الوطني والمحلي.

وبعد الرجوع للعديد من المراجع المحلية والعالمية، وضع الباحثون إطاراً مقترحاً لدمج مفهوم المواطنة العالمية ومقوماتها في بنية التعليم العربي، وقد صممت مكوناته لتحقيق مرونة التعامل معه، فمضامينه تصلح لكل المراحل؛ إذ من الصعب الاكتفاء بمرحلة ونزعتها عن سياق مراحل التعليم الأخرى؛ فجاءت صياغتها موجهة لصانعي القرار ومصممي المناهج والمقررات، ممن يقع على عاتقهم تقديمها بشكل متدرج وفي مستوى عمق يناسب كل مرحلة، واعتمد تصميم الإطار على مجموعة من المبادئ والمنطلقات، قوامها:

- أن المواطنة العالمية تعزز ولا تهدد المواطنة المحلية.
- وأن الفعل والمشاركة هما أساس وجوهر تحقيقها محلياً وعالمياً؛ لأنها تتجسد عبر الأنشطة.
- أن المواطنة العالمية شعور بالتوحد مع العالم، وإدراك للمصير المشترك بين أجزائه.
- وأن المواطنة العالمية إدراك للتحديات البيئية والتنموية المحلية والعالمية.

- أن القيم المكونة للمواطنة العالمية إنسانية مشتركة بين المحلي والعالمي، ولا يجوز تجاوزها بدعوى الخصوصية.

- أن المواطنة العالمية ليست تهديداً للهوية، بل هي تجسيد لعنصر (الإنسانية) المسكوت عنه ضمن عناصرها. وفيما يتعلق بمكونات الإطار، فقد تضمنت الأهداف ونواتج التعلم المتوقعة من صيغة التربية على المواطنة العالمية، وكذلك مصفوفة المدى والتتابع للموضوعات المقترحة، طبقاً لما حددته مضامين المجالات المعرفية، والقيمية، والمهارية للتربية على المواطنة العالمية، - تلك التي أشارت إليها أديبات اليونسكو وتجارب بعض دول العالم.

وكان ضرورياً أن يتضمن الإطار مقترحات لتحسين بنية التنظيم المدرسي وتجويد مناخه؛ ليلائم فلسفة التربية على المواطنة العالمية، ويحقق سمات المتعلم التي تنشدها، وهي: المتعلم المثقف والمطلع والنقدي، الذي يتواصل اجتماعياً ويحترم التنوع، ويكون ملتزماً أخلاقياً وقانونياً بمبادئ العيش معاً، ومن هذه المقترحات:

- توفير وإتاحة فرص المشاركة، والحوار، والتواصل، وحرية التعبير، والاختيار للتلاميذ.
- التحول من التعليم النظري المجرد، إلى الاهتمام بالتربية على ممارسة الحياة.
- التحول من الموقف الخطابي عند الحديث عن المواطنة بمقرر (التربية الوطنية)، لتبني منهج التمكين من مهارات ممارستها بمقرر (التربية على المواطنة)
- تطوير مهارات المعلم وتأهيله كصاحب رسالة في مهمة التربية على المواطنة، والتعامل مع محتوى وطرائق تدريس إنسانية وديمقراطية، ويوصي التقرير بضرورة إدراج مقرر التربية على المواطنة في برامج إعداد المعلمين وتدريبهم.
- تطوير عمليات التقويم، بوضع مستويات معيارية محددة واضحة وقابلة للقياس لكل عنصر من عناصر التربية على المواطنة، على أن يُلمَّ المتخصصون ومسئولو تخطيط المنهج بهذه المستويات المعيارية، التي يمكن أن تفيد كذلك أولياء الأمور والرأي العام، وهي توضح لهم تطلعات التربية على المواطنة المحلية والعالمية ومكوناتها.

وفى النهاية فإن هذا الإطار يمكن تنفيذه كمنهج أو مقرر مستقل، وفي هذه الحالة يمكن توفير بعض المزايا مثل:

- أن يقوم بإعداده متخصصون قادرين على تحقيق التوازن داخل محتوياته بين المواطنة المحلية، والمواطنة العالمية، وإفساح مساحات أوسع لطرح مجالات التربية على المواطنة العالمية، بما يجنبنا الاختزال والانتقائية

. التعامل مع قضايا المواطنة (كغاية) في ذاتها، بدلاً من كونها مجرد (وسيلة) يستعان بها لتدريس محتوى يتعلق بالمقررات الأخرى.

- تشجيع مؤسسات إعداد المعلم على توفير المعلم المتخصص، والمتفرغ لهذه المهمة. وفى المقابل فإن محتوى الإطار أيضاً يصلح دمجها داخل المناهج والمقررات القائمة، مع مراعاة بعض المبادئ العامة عند صياغة محتواها ومنها:

- عدم تقديم محتوى تعليمي لا يتجاوب مع عناصر الثقافة السائدة المنكفئة على الذات، وما تعززه من اغتراب وعزلة عن الآخر والعالم المحيط، وإنما محتوى يتفاعل معها.
- تحول المحتوى التعليمي النظري المجرد، إلى محتوى يعكس الواقع ويتفاعل مع مشكلاته، ويعتمد على المحتوى الجدلي الذي يستثير النقاش، وينمي التفكير النقدي.

- تقديم المعارف والمعلومات والنظريات كوقائع نسبية قابلة للتغير والتطور، وعرضها في سياقاتها وظروف وملابسات ظهورها وتطورها.
- التخلي عن منطق الإجابات النموذجية وبنوك الأسئلة والأجوبة، التي تركز منطق التفكير الأحادي، وتفكر نيابةً عن المتعلم.
- تقديم النصوص المتصلة بالوعي القانوني وآليات التقاضي، مع عرض بنود قوانين، أو مواد دستور، أو مواد عهد دولي.. الخ بما يشكل فكر المواطن المسئول والملتزم.

ونشير لبعض التفاصيل فيما يأتي:

- في مقرر الرياضيات، يكون توضيح المفاهيم والعمليات الرياضية من خلال القضايا والبيانات العالمية مثل بيانات تقارير التنمية الدولية، وإظهار تأثير الثقافات المختلفة على الرياضيات، وتطوير التفكير النقدي باستخدام البيانات ومعالجتها.
- في مقرر التربية الرياضية، يكون التركيز على مهارات التعاون والاعتماد المتبادل والعمل الجماعي، وتعزيز قيم اللعب النظيف والاحترام المتبادل وإدارة العواطف والصراعات، وتوفير فرص تحدي القوالب النمطية الثقافية والعرقية، بطرح قضايا مثل الرياضة والهوية، وقضايا مثل الاندماج، والصراع، والعنصرية، والعنف في الممارسات الرياضية.
- في مقرر الفنون، يكون التركيز على استكشاف كيفية طرح القضايا العالمية مثل الهوية، والإنسانية المشتركة، وواقع الاختلاف والتنوع، والصراع والعدالة، والتعرف على وجهات النظر والأفكار والثقافات من خلال التعامل مع الصور والصناعات اليدوية.
- في مقررات العلوم، يكون التركيز على الانخراط في السياقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تُجرى فيها النظرية أو الاكتشاف العلمي، وطرح القضايا الأخلاقية المحيطة بالعلوم واستخداماتها، ودور العلوم في التنمية المستدامة وتغير المناخ، وتطوير الترابط داخل العالم الطبيعي بين الناس والكوكب.
- في مقرر الجغرافيا، لابد من إفساح مجال أوسع للجغرافيا البشرية، بما يتيح معرفة أكبر بالشعوب وخصائصها وعلاقتها بالطبيعة والمناخ، وأنماط العمران والنشاط السكاني، وأوجه التشابه والاختلاف بين سكان الأقاليم والبيئات.
- في مقرر التاريخ، تُعرض الأحداث التاريخية من خلال زوايا تقييمها المختلفة عبر القراءات والتفسيرات المتعددة، وليس وفق رؤية واحدة، وقراءة منفردة، وتفسير أحادي، ومحاولة تأصيل مبادئ حركة التاريخ بين البشر، بالاستعانة بما تقدمه فلسفة التاريخ.
- تغيير مسمى مقرر التربية الوطنية داخل المدارس إلى مسمى (التربية على المواطنة) والتحول من منهج التعبئة الحالي لمقرر التربية الوطنية، إلى منهج التمكين والوعي بقضايا العالم وإشكاليات المواطنة.
- في اللغات، لابد من تحقيق التوازن في تركيز الاهتمام بين هدف تعلم اللغة وقواعدها وقوالبها، وبين المحتوى المعرفي والمعلوماتي المرتبط بالواقع، للتخلص من تعلم لغة الإنشاء والخطابة، لتعزيز لغة التعبير عن الذات والتواصل مع الآخرين.
- في مقررات التربية الدينية، تظهر إشكالية إصرار بعض نظم التعليم العربية على تسميتها بالتربية الإسلامية، رغم وجود أقليات دينية غير مسلمة داخل مجتمعاتها وبين متعلميها، بما يتعارض مع مبادئ المواطنة، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في هذا الشأن في تلك المقررات؛ لذا يجب التمييز بين النص الشرعي والاجتهاد الفقهي،

وتقديم هذا الاجتهاد مع الإشارة للظروف والدوافع التي أنتجتة، ويمكن من أجل تعزيز قيمة التسامح وقبول الآخر: اللجوء لبعض ما أنتجه علم الأديان المقارن، وعرض المشترك القيمي والأخلاقي بين الأديان كافة وفي النهاية فإن تحقيق المواطنة محلياً وعالمياً، من خلال الفعل التعليمي في محيطنا العربي، بحاجة لتقديم مضامين تعليمية لا تقدم صورة مفتعلة ومتعالية عن الواقع ومشكلاته، وفي هذا السياق يميز المفكر التربوي البرازيلي " باولو فريري" داخل الفعل التعليمي بين قراءة العالم، وهي: قراءة المتعلم لعالمه الحقيقي بكل تعقيداته ونواقصه ومشكلاته، وقراءة الكلمة، وهي: قراءة العالم بعد صقله وتهذيبه وتجميله وتلويحه وتلميحه، على صفحات كتب وبين مقررات نظم التعليم الرسمية. وإذا كانت القراءة الأولى تصنع المواطن الحر الواعي والفاعل، فإن القراءة الثانية تصنع المواطن المقهور المغيب عن محيطه المحلي قبل العالمي.